سكان لبنان في ميزان علم الإحصاء
١٨٣٣ ـ ١٩٣٢

د. رياض غنام(*)

مقدمة:

قد يظن البعض أن الهدف من إجراء هذه الدراسة الاحصائية يكمن في التوظيف الحقيقي لما هو مطروح من مسألة تشكيل الهيئة العليا لإلغاء الطائفية السياسية الأمر الذي قد يستغله البعض للمطالبة بتغيير المعادلة السياسية التي توصل إليها اللبنانيون في اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩. لكن الأمر يبدو مختلفاً إذا ما اطلعنا على مضمون هذه الدراسة، وخصوصاً إذا ما سلّمنا أن الإحصاء السكاني يتخطى التوظيف السياسي إلى ما هو أهم وأرقى في التصدي لمعالجة قضايا إنسانية وإقتصادية وإجتماعية تتعلق بمسائل الصحة والتعليم والسكن والتوظيف والتنمية وسائر مظاهر الحياة الفكرية والحياتية.

فالإحصاء هو من العلوم الإنسانية الأكثر ارتباطاً بعلم السكان والجغرافيا البشرية، ورغم ارتباطه بعلم السياسة، إلا أنه يرتبط أيضاً بسائر العلوم الإنسانية الأخرى التي يرفدها بمعطيات تجعل منه أكثر خدمة وفائدة للمجتمع، إذ لا يخفى ما لهذا العلم من أهمية في البحوث الإنسانية والإجتماعية. ومع تطور مختلف العلوم وتوسّعها، تقدم هذا العلم وتزايد الاهتمام به وبأساليبه نتيجة الحاجة الملحة إلى برامج ومناهج أكثر دقة وموضوعية، فضلاً عن الحاجة إلى معطيات مرتبطة بأزمنة معينة، تمكن الباحث أو السياسي من خلال ما يملك من معلومات من إجراء مقارنات بهدف الوصول إلى نتائج علمية حاسمة تحلّ مكان الانطباعات التصويرية والكيفية الترجيحية.

وإذا كان علم الاحصاء من العلوم المستحدثة نظراً لعدم معرفة القدامى به كعلم قائم بذاته، فان العديد من الدراسات والأبحاث تناولته نظراً للحاجة اليه في التوظيف السياسي بعد ظهور النظريات الديموقراطية، وبروز عمليات الاستفتاء

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان في مجلس النواب اللبناني.

الشعبي وتوظيف الأرقام في القضايا السياسية بعد أن أخذت تفعل فعلها بسبب انتشار العقائد السياسية أو وقوع الحروب الاهلية أو الاطماع الاقتصادية بين الدول، فأصبح الاهتمام بأعداد السكان وتنوع أديانهم ومذاهبهم وخصوصيات شرائح المجتمع، لا يقتصر على الباحثين والكتاب والمؤرخين فقط، بل تعداه إلى السياسيين أو العاملين في خدمة الشأن الدولي العام، أمثال هنري غيز وبروسبر بوريه وريتشارد إدوارد وتشارلز تشرشل وإدوار لوكروا وغيرهم، ولم تغب الأهواء العاطفية عن بعض هؤلاء عند قيامهم بإحصاء سكان المناطق اللبنانية، فبالغوا في ارقام بعض الطوائف وأعطوها موقعاً وأهمية أكثر مما هي عليه، الأمر الذي يمكن إعادة تقويمه عند مقارنة تلك الإحصاءات بعضها بالبعض الآخر.

الإرهاصات الأولى لعمليات الإحصاء السكاني اللبناني:

يرتبط علم الإحصاء بعلم الجغرافيا البشرية ارتباطاً عضوياً، إذ لا وجود لشعب إلا في إطار الأرض التي يعيش عليها، فالأرض الخالية من السكان تبقى مجردة من أي قيمة إنسانية، وبالتالي لا قيمة تاريخية لها، والجبليون الذين عمروا المناطق الغربية من بلاد الشام وانتشروا على بقعة جغرافية في عهدي الإمارة المعنية أولاً، ثم الإمارة الشهابية لاحقاً، كانت مقاطعاتهم عرضة للتبدلات سواء في مدلولها من حيث التسمية، أو من حيث السكان الذين توافدوا إليها بسبب تواصل عمليات الهجرة والنزوح ابتداء من القرن السادس عشر، وبلوغها الذروة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظلوا يجهلون علم الإحصاء بالمعنى العلمي الذي نعرفه اليوم. ويبدو أن الدولة العثمانية لم تعط هذا الشأن الأهمية التي يستحقها «لأن علم الإحصاء غريب تماماً عن السكان، إذ لم يألف الشرق القيام بإحصاءات بالمعنى العلمي الحديث»، فاستعيض عنها بإحصاءات تقريبية غير دقيقة قام بها بعض القناصل والكتاب والمؤرخين، وقد اقتصرت فائدتها على معلومات أولية وتقريبية تسهل تكوين فكرة عامة حول عدد سكان المناطق اللبنانية وتوزعهم على مقاطعاتهم وطوائفهم ومذاهبهم وفي بعض الأحيان قراهم ومزارعهم ودساكرهم.

في الفترة الشهابية عرفت الإمارة نوعين من الاحصاء هما الإحصاء العقاري والإحصاء السكاني.

١ ـ الإحصاء العقاري: كان الهدف من هذا الإحصاء زيادة الأموال الميرية والضريبية من خلال معرفة حجم الغلال والفيض الانتاجي الذي تراكمه الأراضي الزراعية وعمل الفلاحين. فالغاية من المساحة لم تكن قياس أبعاد سطح الارض ووضع الخرائط الطوبوغرافية، بل كانت الغاية القيام بعملية احصائية تحدد فيها اسماء المالكين وحجم الكميات المنتجة بهدف تقدير الميري المفروض عليها. وكان المكلفون بمهمة المسح يدخلون القرية ويتجولون في خراجها، ويعاينون أملاكها وعقاراتها، ويفرضون على اراضيها الضريبة الملائمة لما تنتجه من منتجات وغلال على قاعدة الدرهم والقيراط والحبة السائدة آنذاك.

٢ ـ الإحصاء السكاني: ويتناول تعداد السكان بهدف تقدير واردات الجباية والضرائب (الميري) المفروضة على السكان. وكما ترتبط المساحة بالأرض، يرتبط الاحصاء بالسكان فكلاهما متمم للآخر، والهدف منهما احكام قبضة السلطة الجبائية على الفلاحين والعمال وعامة الناس. ولا يبدو ان السلطنة كسلطة مركزية تعمدت هدفاً آخر من الاحصاءات الخجولة التي قامت بها غير هذا الهدف الجبائي من خلال الضرائب وخصوصا ما سمي الميري والفردة المعروفة بضريبة الأعناق او الرؤوس.

توالي الإحصاءات السكانية ابتداء من سنة ١٨٣٣:

عرف لبنان بوجهه الصغير أول احصاء سكاني سنة ١٨٣٣ في فترة السيطرة المصرية على بلاد الشام (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠). ففي تقرير أورده بطرس كرامة تناول عديد الرجال غير العاجزين والقاصرين وذوي العاهات، وقد بلغ عدد الرجال في الامارة نحو ثلاثين ألف رجل، وكان الهدف من هذا الاحصاء تأدية الاموال الاميرية وخصوصاً لجهة الجعالة (ضريبة الرؤوس) او ما يعرف بالفردة. لكن الحكومة المصرية لم تأخذ بهذا الاحصاء فأعادت إجراءه بعد سنتين فبلغ نحو أربعين ألفاً، وقد استثني من الاحصاء الأخير الأكليروس وزعماء الإقطاع وأتباعهم، وقد بلغ هؤلاء نحو عشرين ألفاً، وهذا ما رفع عدد الذكور في مقاطعات الامارة إلى ستين الف رجل توزعوا على الطوائف فكان منهم ثلاثون ألفا من الموارنة، وتسعة آلاف من الروم الكاثوليك، وسبعة آلاف من الروم الارثوذكس، وعشرة آلاف من الدروز، وألف من المسلمين السنيين، وثلاثة آلاف من المسلمين الشيعة. واعتبر التقرير أنه «اذا فرضنا لكل ذكر اثنين من الاناث والاطفال، يكون المجموع ما بين مائة وثمانين ألفاً ومائتي ألف»[١]. وقد جاءت تلك الاحصاءات لتكشف خطأ الرحالة الفرنسي فولني الذي قدر قبل نحو نصف قرن عدد الدروز بنحو ٤٠ ألف رجل مسلح والموارنة بنحو ٣٥ ألفاً. وأن مجمل عدد الدروز يبلغ نحو ١٢٠ ألفاً بينما يبلغ عدد ا لموارنة نحو ١١٥ ألف نسمة[٢].

من خلال مقارنة الجداول الاحصائية العائدة لأواسط القرن التاسع عشر، يتبين لنا ان العدد الاجمالي للسكان كان موضع توافق ومقاربة في ما بينها. فأشيل لوران اعتبر ان عدد السكان في نهاية عهد الامارة الشهابية (١٨٤٠) بلغ نحو ٢١٨،٦٢٢ نسمة، في حين قدر بوريه قنصل فرنسا العام في بيروت أن العدد يبلغ نحو ١٩٣،٩٣٥ نسمة. أما المؤرخ طنوس الشدياق فقد قدر عدد الذكور بنحو ١٠٧،٤٩٤ نسمة باستثناء اليهود. وإذا ما أضاف النساء والاطفال واليهود فان العدد يصل إلى نحو ٢٢٠،٠٠٠ نسمة منهم ١٧٥،٠٠٠ من المسيحيين، و٢٥،٠٠٠ من الدروز ونحو ١٣،٠٠٠ من المسلمين السنة والشيعة[٣] والباقي من الاقليات واليهود.

ويقدر ريتشارد ادوارد عدد سكان مقاطعات لبنان في عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ ـ ١٨٦١) بنحو ٢١٣،٠٠٠ نسمة منهم ٩٥،٣٥٠ من الموارنة و٤١،٠٩٠ من الروم الكاثوليك و٢٨،٥٠٠ من الروم الارثوذكس و٣٥،٦٠٠ من الدروز و١٢،٣٣٠ من السنة والشيعة و٢٠٠ من اليهود. كان منهم في القائمقامية الدرزية ٢٥،٤٥٠ درزياً و١٧،٣٥٠ مارونياً و٥،٢٠٠ من الروم الارثوذكس و١٥،٥٩٠ من الروم الكاثوليك[٤].

ويتبنى الفرنسي بيكلار عضو اللجنة الدولية التي شكلت في بيروت من قبل الدول الاوروبية الكبرى لحل الازمة اللبنانية إثر الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠، التقديرات الاحصائية التي أجراها بوريه لسكان الجبل اللبناني والبالغة ٢٥٩،٨٣٠

(١) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٩٠٧ ص٢٤٧.
(٢) Volney, Voyage en Syrie et en Egypte en 1883-1885. Documents II. Monton, paris 1959, P. 416.
(٣) راجع طنوس الشدياق ـ أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠ ص٢٩.
(٤) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, Paris 1862. P. 71.

نسمة يقيم منهم ١٧٤،٤٣٠ نسمة في القائمقامية النصرانية ويتوزعون على الطوائف كالآتي: موارنة ١٣٣،١٠٠، روم ارثوذكس ١٩،٩٥٠، روم كاثوليك ٨٦٠٥، دروز ٥٠٠٠، متاولة ٦٤٣٠، سنّة ١٣٤٥، بينما يقيم في القائمقامية الدرزية ٨٥،٤٠٠ نسمة يتوزعون على الطوائف والمذاهب كالآتي: موارنة ٣٦،٩٠٠، دروز ٢٣،٥٦٠، روم كاثوليك ٩٨٠٠، سنّة ٥٨٠٠، روم أرثوذكس ٥٦٥٠، متاولة ٣٣٩٠، ويهود ٣٠٠ نسمة(٥).

إن إجراء مقارنة بين إحصاء بوريه وإحصاء ريتشارد إدوارد تبين مقدار الفارق في عدد موارنة الجبل. فبوريه رفع عدد الموارنة في كل من القائمقاميتين إلى ١٧٠،٠٠٠ نسمة أي ما نسبة ٦٥،٤٣٪ من مجموع عدد السكان، وخفض عدد سائر المسيحيين إلى ما مجموعة ٤٤،٠٠٠ نسمة أي ما نسبته ١٦،٩٣٪ من مجموع السكان. في حين عمد ريتشارد إدوارد إلى جعل عدد الموارنة ٩٥،٣٥٠ نسمة أي ما نسبته ٤٤،٦٧٪ من مجموع السكان، ورفع عدد المسيحيين من غير الموارنة إلى ٦٩،٥٩٠ نسمة أي ما نسبته ٣٢،٦٠٪.

أما الإحصاءات المتعلقة بالدروز، فقد بلغ عدد هؤلاء حسب إحصاء بوريه ٢٨،٥٦٠ أي ما نسبته ١١٪ من مجموع السكان، في حين بلغ عددهم حسب إحصاء ريتشارد إدوارد ٣٥،٩٥٠ نسمة أي ما نسبته ١٦،٨٤٪، في حين لم يتجاوز عدد السكان الشيعة مع السنّة ٧١٤٥ نسمة أي ما نسبته ٦،٤٨٪ حسب إحصاء بوريه. بينما بلغ عددهم حسب إحصاء ريتشارد إدوارد ١٢،٥٣٠ أي ما نسبته ٥،٨٨٪. وبالرغم من التباين في كل من الإحصاءين في ما خص المسلمين السنة والشيعة، فان الفارق بينهما يتعدى ٠،٦٠٪.

إن دراسة هذه الإحصاءات وتحليلها في الفترة التي سبقت قيام متصرفية الجبل لا يتعدى كونه نظرية لا تؤدي إلى إعطاء صورة حقيقية عن حجم الكتلة البشرية التي كانت تعيش على مساحة لا تتعدى ٣٢٠٠ كلم٢، حتى وإن صح التحليل، فليس هناك ما يثبت صحة الأرقام المتداولة في شأن كل شريحة من السكان، والذي يدفعنا إلى التشكيك بتلك الأرقام عدة أسباب أهمها:

- عدم وجود مؤسسات وأجهزة إحصائية تغطي الوجود السكاني، وتقوم بعملية إحصائية تشمل جميع السكان والمناطق.

- انتفاء مصلحة السكان المباشرة في إتمام إحصاء دقيق وخصوصاً الطبقة الشعبية التي يقع عليها عبء الضريبة، وكذلك المقاطعجيين الذين عارضوا دائماً عمليات مسح الأراضي وإحصاء السكان تهرباً من ضريبتي الميري والأعناق.

- في ظل غياب عملية الاحصاء العلمي الصحيح، استعيض عنها بتقديرات لعدد السكان وتوزيعهم على الطوائف والمناطق، الأمر الذي يبقي عمليات التقدير خاضعة للأهواء واغراض الجهة المكلفة بذلك. واذا ما استثنينا تقديرات المؤرخ الشدياق، فان أكثر التقديرات الاحصائية قام بها الاجانب من الرحالة أو الكتاب أو قناصل الدول الأوروبية.

- ارتبطت عمليات الإحصاء بأهداف سياسية لا تخفى على أحد، خصوصا وان الغاية منها كان توظيفها في المعطى السياسي الذي يخدم الدول الأوروبية التي ترعى العملية

(٥) راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية لدى: الأب أنطوان ضو، حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق. منشورات وتوزيع مختارات، بيروت، لبنان ١٩٩٦، ص٥٣٣ و٥٤١.

الاحصائية، بهدف تأمين مصالح الطوائف والمذاهب التي تقوم بفرض الحماية والرعاية عليها.

التقديرات الإحصائية في أوائل عهد المتصرفية (١٨٦١):

أصبحت الاحصائيات السكانية بعد قيام متصرفية جبل لبنان أكثر علمية من حيث وسائلها ونتائجها وخصوصاً تلك التي قامت بها القوات العسكرية الفرنسية أثناء حملة بوفور، إلّا أنها لم تخل من التحزب والأهواء. لقد قام ضباط الحملة الفرنسية سنة ١٨٦١ باحصاءات شملت ليس فقط المقاطعات الخاضعة للإمارة وكانت لا تزيد مساحتها عن ٣٢٠٠ كلم٢، بل توسعوا شمالاً وشرقاً وغرباً، وطاول عملهم مناطق عكار وطرابلس والضنية والهرمل وبعلبك وحاصبيا وراشيا وقرى جبل عامل وصيدا وبيروت، فبلغ عدد سكان هذه المناطق نحو ٤٨٧،٦٠٠ نسمة منهم ٢٦٩،٩٨٠ نسمة يقطنون المقاطعات التي كانت تتبع الامارة الشهابية. وكان منهم ١٧٢،٠٠٠ ماروني و٢٧،١٠٠ من الروم الارثوذكس و٢٠،٤٠٥ من الروم الكاثوليك و٢٨،٥٦٠ درزياً و١٣،٣٢٠ من الشيعة و٧،٧٩٥ من السنة ونحو ٣٠٠ يهودي[٦] ولا ندري ما هي الغاية من إحصاء سكان مقاطعات لم تكن داخلة ضمن حدود إمارة الجبل إلّا إذا كان ذلك في إطار الأهداف الفرنسية في السيطرة على بلاد الشام، ومن ضمنها المقاطعات اللبنانية مقدمة لقيام كيان لبناني يخضع للنفوذ والسيطرة الفرنسيين. لكن هذا التوسع في الإحصاء يثير ملاحظتين جديرتين بالذكر، أولاهما ملاحقة الإحصاء لأماكن التواجد المسيحي المجاور لحدود الإمارة، فارتفع عدد المسيحيين من ٢١٩،٥٠٥ نسمة إلى ٣٠٩،٦٩٥ في حين ارتفع عدد المسلمين (سنة وشيعة ودروز) من ٤٩،٦٧٥ يسكنون مقاطعات الإمارة إلى ١٧٥،٨٤٥ مما يبقي النسبة الكبرى ٦٤٪ للمسيحيين مقابل ٣٦٪ للمسلمين. وثانيهما تناول الإحصاء للمدن الساحلية والأقضية الأربعة وهي الأراضي التي ضمت لاحقاً إلى متصرفية جبل لبنان عند إنشاء دولة لبنان الكبير بعد أكثر من نصف قرن على إجرائه، مما يؤكد توجه القيادة العسكرية الفرنسية إلى توسيع الرقعة الجغرافية لجبل لبنان مقدمة للسيطرة عليه وإخضاعه لمنطقة النفوذ الفرنسي.

وقدر لوكروا Lockroy عدد سكان الجبل بين ٢٣٣،٠٠٠ و٢٩٥،٠٠٠ نسمة موزعين بين ١٥٠،٠٠٠ و٢٠٠،٠٠٠ مسيحي، ومن ٦٠،٠٠٠ إلى ٦٥،٠٠٠ درزي، و١٥،٠٠٠ إلى ٢٠،٠٠٠ شيعي، و٨،٠٠٠ إلى ١٠،٠٠٠ سني، لكن لوكروا عاد ليخفض عدد الدروز إلى ٢٥،٠٠٠ نسمة، والمسلمين السنة والشيعة إلى سبعة آلاف[٧].

وكان هنري غيز قنصل فرنسا العام في بيروت قد قدر عدد سكان الجبل بنحو ٣٠٠،٩١٩ نسمة ثلثاهم من المسيحيين والثلث الأخير من المسلمين (سنة وشيعة ودروز). ويورد غيز إحصاء آخر يقول فيه أنه وقع في يده وخلاصته أن عدد سكان الجبل لا يزيدون عن ١٩٣،٨٣٥ نسمة يتوزعون على المقاطعات الأربع والعشرين، وقد بلغ عدد المسيحيين فيه نحو ١٥٣،٠٥٠ نسمة والدروز ٢٦،٤٤٥ نسمة

(٦) A. Ducrot, Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861 Tableau statistique indiquant La population des districts du Liban. P.347.

(٧) Ibid. P. 16-17.

والمسلمين السنة ٨٧٧٥ والشيعة ٥٣٩٥ واليهود ٢٩٠. ولكي يبرر الفوارق الرقمية بين هذا الإحصاء والتقديرات التي قام بها، فيدعي أنه يستحيل في جميع أنحاء تركيا الحصول على معلومات صادقة تمكن من معرفة عدد السكان معرفة صحيحة، وان ما يذكر في هذا المجال ما هو إلّا من باب التخمين المبني على تحريات وحسابات قائمة على افتراضات غامضة(٨).

تقويم الإحصاءات السكانية:

ان الإحصاءات السكانية هي عمل اجتماعي ميداني يرتبط بأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويبدو ان الاهداف السياسية كانت في أولويات متقدمة عن غيرها في أغلب العمليات الاحصائية التي تمت في خلال فترة الحروب الأهلية (١٨٤٢ ـ ١٨٦٠). ومما هو جدير بالملاحظة في مجمل الاحصائيات المتراكمة انخفاض عدد الدروز فيها، وارتفاع عدد المسيحيين وخصوصاً الموارنة منهم. وإذا ما استثنينا تقديرات الرحالة فولني، لوجدنا أن الاحصائيات الخاصة بالدروز ظلت محكومة بالعقلية التقليدية السائدة لديهم والتي تربط إحصاء السكان بالتكليفات الجبائية، فحاولوا خفض عددهم الحقيقي تملّصاً من دفع الضرائب وخصوصاً ضريبة الفردة، التي تدفع عن الأفراد، لذلك نميل إلى الاعتقاد أن عدد الدروز لم يكن على التقدير الذي أوردته أكثر الاحصائيات دقة وموضوعية، بل كان أكثر من ذلك خصوصاً أن الدور السياسي الذي قاموا به والمقام الذي تبوأوه يؤكد أن زيادة عددهم يماثل الوضعية السياسية التي واجهوها ويعادل الدور المهم الذي قاموا به على مسرح القرون الماضية من تاريخ جبل لبنان السياسي.

وإذا كان الدروز قد واجهوا الموجات الاحصائية بمفهوم تغييب الذات تخلصاً من دفع ضريبتي الفردة والميري، فإن المسيحيين وخصوصاً الموارنة منهم واجهوها بوعي سياسي يؤكد تفوقهم العددي المبالغ فيه بغية توظيفه في الشأن السياسي العام بعد أن لاحت بوادر تثميره في فترة الحكم المصري. وقد ساعد العمال الأجانب وخصوصاً بعض القناصل والفعاليات الوطنية المحلية في التأكيد على أهمية الأرقام وتفوقها العددي فحاولوا تضخيم عدد المسيحيين لتوظيف تفوقهم الرقمي في المنحى السياسي الذي كانوا يدفعون باتجاهه(٩).

ويتبين من مجمل الاحصائيات المتقاربة، وإذا ما استبعدنا الأرقام ذات التقديرات المبالغ فيها، ان متوسط عدد سكان جبل لبنان حسب تقديرات الشدياق وبوريه وأشيل لوران تبلغ نحو ٢١٠ آلاف نسمة يعيشون على مساحة ٣٢٠٠ كلم^2، وكان من ضمنها مساحة من الأراضي الزراعية قدرت بنحو ٨٠٠ كلم^2. وعلى هذا الأساس فإن الكثافة السكانية العامة هي بحدود ٦٥ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، في حين أن الكثافة السكانية بالنسبة إلى الأراضي الزراعية هي بحدود ٢٥٠ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد.

ومن الاحصاءات الطريفة ذات العلاقة السكانية، تلك التي ذكرها دومينيك شوفاليه عندما اعتبر أن الخصوبة لدى الطوائف ليست متساوية. فالنساء المسيحيات أكثر إنجاباً من

(٨) Henri Guys, Beyrouth et le Liban. Editions dar Lahad Khater, Beyrouth 1985 P. 171-172.

(٩) Dominique Chevallier, La socit du Mont - Liban à L'Epoque de la révolution Industrielle en Europe, paris, P. 36-38.

الدرزيات. وان نسبة الرجال عند المسيحيين ٣٤،٨٪ أكبر من نسبة الرجال عند الدروز. وإن عدد الرجال عند المسيحيين يفوق عدد نسائهم (٢٥،٥٪) بينما عدد الرجال عند الدروز أدنى من عدد نسائهم (٣٢،٢٪). وان الرجال الشبان أقل عدداً عند الدروز[١٠] وربما كانت الحروب والصراعات الدموية المتواصلة منذ بداية العهد المعني ومعارك الاستنزاف المستمرة بين القيسيين واليمينيين، والصراع المقاطعجي بين الأعيان الدروز على الريع العقاري هي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الزيادة العددية للنصارى على الدروز.

وقد يكون من الضروري التأكيد على أن هذه الاحصائيات ليست إحصائيات بالمعنى العلمي الذي يسود اليوم، بل هي أقرب إلى التقديرات والتخمينات. وبقدر ما ترتكز هذه التقديرات على أسس وقواعد سليمة بقدر ما تصح وتلامس الحقيقة، وبقدر ما تبتعد عنها بقدر ما تخطئ وتضلل، وخصوصاً إن شابها التحزب والأهواء. وإذا ما سلمنا بسلامة التقديرات المذكورة، فإن العدد ليس العنصر الأساسي المعول عليه في مجتمعات القرون الماضية، فنزق العصبيات العائلية والطائفية والعشائرية غالباً ما يتفوق على مراهنات العدد. وإذا كان النصارى قد اعتمدوا في حروبهم على زيادتهم العددية وكثافتهم السكانية وتنظيماتهم الحربية المستحدثة، فإن الدروز اعتمدوا على عصبيتهم العائلية والعشائرية وهي عامل اتحاد وتضامن في ما بينهم، وعلى إرثهم الحربي المتوارث لديهم في اللاوعي الذي يعيشونه، وكانت الغلبة العسكرية لهذا الوعي، لكن الغلبة السياسية كانت بجانب العدد الذي وقفت إلى جانبه قوى دولية واقتصادية واجتماعية تؤكد القضاء على نظام سياسي اجتماعي قديم وتبشر بقيام نظام جديد بديل عنه. وقد جاءت متصرفية جبل لبنان في إطار توافق دولي وعثماني لتعمل بمقتضى سياسة العالم الجديد الذي تمخض عن الثورتين الصناعية والفرنسية على إقامة نظام سياسي ـ اقتصادي عماده ديمقراطية العدد والبورجوازية الجديدة وحرية رأس المال.

تقديرات إحصائية في أواخر عهد المتصرفية:

لم تجر طوال عهد المتصرفية أي محاولة رسمية لإجراء إحصاء سكاني للمقاطعات اللبنانية، وقد ظلت التقديرات التي وضعت في أوائل هذا العهد أساساً عند تحصيل ضريبة الفردة، ويعتبر قسطنطين بتكوفيتش ان التقديرات التي عُمل بها في أوائل عهد المتصرفية ظل معمولاً بها، وظل عدد السكان يتزايد بنسبة ٢٪ بفضل نظام الهدوء الذي استتب في فترة المتصرفية. وقد بلغ عدد السكان نحو ٢٨٠،٠٠٠ نسمة توزعوا على الشكل التقريبي الآتي[١١]:

موارنة	١٦٨،٥٠٠ نسمة
أرثوذكس	٣٩،٥٠٠ نسمة
دروز	٣٠،٠٠٠ نسمة
روم كاثوليك	٢٢،٠٠٠ نسمة
مسلمون شيعة	١١،٣٠٠ نسمة
مسلمون سنّة	٨،١٠٠ نسمة
بروتستانت وأرمن	٦٠٠ نسمة
المجموع	٢٨٠،٠٠٠

(١٠) Dominique Chevallier. Op.Cit. P. 47.

(١١) قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، قدمت له إ.م. سميليا نسكايا، تعريب يوسف عطاالله، مراجعة مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦ ص٧٦ ـ ٧٧.

وكانت السلطنة العثمانية قد حاولت سنة ١٩١١ إجراء إحصاء عام يشمل جميع ولايات بلاد الشام، وعلى الرغم من إجراء هذا الاحصاء إلا أن مفاعيله ونتائجه لم توظف في أي منحى سياسي أو اجتماعي نظراً لظروف الحرب التي نشبت بعيد إجراء هذا الإحصاء والخسائر الفادحة التي لحقت بالبنى السكانية نتيجة المجاعة التي فتكت بثلث سكان الجبل، وما تبعها من قتل ونزوح وهجرة وتهجير.

الفرنسيون وأول إحصاء للكيان اللبناني (١٩٢٢):

بعد إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠، قرر الفرنسيون إجراء أول احصاء رسمي لسكان الدولة الناشئة وتزويد السكان بهويات لبنانية. أثارت الاجراءات الفرنسية مخاوف المسيحيين نتيجة اختلال التوازن الطائفي الحاصل بقيام الكيان اللبناني بعد ضم المدن الساحلية والأقضية الأربعة إليه، ذات الأكثرية الإسلامية الأمر الذي ضيق هامش التفوق العددي المسيحي على المسلمين[١٢]، في حين قابل المسلمون الوحدويون الدعوة للإحصاء بالاعتراض، وأعلنوا تصميمهم على المقاطعة، وقد نجحوا في التأثير على الرأي العام الاسلامي، وحملوا المسلمين على تبني موقفهم السلبي من الاحصاء. ولم تنجح المحاولات التي بذلت لثنيهم عن هذا الموقف، إلّا بعد أن وافق الجنرال غورو على «أن يقصّ من تذكرة الهوية شطرها الأدنى الذي يشير إلى أن حامل التذكرة لبناني»[١٣]. وبالرغم من هذا التنازل فقد قاطع عشرات الآلاف من المسلمين احصاء عام ١٩٢٢، الأمر الذي عكس تراجعاً في نسبة المسلمين إلى المسيحيين[١٤].

وبحسب الإحصاء هذا، ورغم مقاطعة العدد الكبير من المسلمين، فقد بلغ عدد سكان لبنان المقيمين ٥٧٠،٥٥٩ نسمة منهم ٢٩٧،٥٤٥ مسيحيون أي ما نسبته ٥٢،١٪ مقابل ٢٦٥،٦٣٦ نسمة من المسلمين ما نسبته ٤٦،٦٪ و٨٤٣٦ من الأقليات ما نسبته ١،٣٪. ويلاحظ أن النسبة المئوية للسكان وبالمقارنة مع التقديرات المتوافرة في فترة المتصرفية سجّلت هبوطاً لأعداد المسيحيين من ٧٩،٥٪ إلى ٥٢،١٪. في حين ارتفعت نسبة المسلمين (سنّة وشيعة ودروز) من ٢٠،٥٪ إلى ٤٦،٦٪ حتى كاد ان يتعادل عدد المسيحيين وعدد المسلمين في الكيان اللبناني الجديد[١٥]. وما كان يفاقم الخلل الإحصائي الحديث اشتداد حركة الهجرة في الأوساط المسيحية، إذ هاجر بين سنتي ١٩٢١ و١٩٢٥ أي في خلال أربع سنوات نحو ١٢٧،٩٠٠ مغترب أغلبهم من الموارنة والروم الأرثوذكس[١٦]. في حين لم يُقبل المسلمون كثيراً على الهجرة في ذلك الحين، الأمر الذي ردم الفارق الضئيل بين الطائفتين، يضاف إلى ذلك أن نسبة المواليد عند المسيحيين كانت متدنية بالمقارنة مع نسبة المواليد المرتفعة عند المسلمين[١٧].

(١٢) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩١٨ ـ ١٩٤٦، بيروت، لا دار ١٩٩٥ ج١، ص٢٨٦.
(١٣) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية في لبنان، طبع دار الاحد البحيري، بيروت ١٩٧٧، ص١٢.
(١٤) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بيروت دار الحقيقة ١٩٧٨، ص١٦٣.
(١٥) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج١، ص١٨٨.
(١٦) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص٥٩.
(١٧) شفيق جحا، مصدر سابق، ص٢٨٩.

محاولة المسيحيين تعديل الخلل الطائفي:

أثار الخلل في نسبة الطوائف خشية الطائفة المارونية، واعتبرته مقدمة لفقدان السيطرة في الكيان اللبناني الجديد بعد أن ساد نفوذهم طوال عهد المتصرفية. وكان الموارنة أكثر المسيحيين تمسكاً بهذا الأمر كونهم أكبر الطوائف اللبنانية عدداً، وقد ثمروا هذا التمايز في العديد من المواقع والمناصب العسكرية والإدارية والسياسية. ومن أجل الاحتفاظ بتلك المكاسب سعوا لتعديل التوازن الطائفي لمصلحتهم بزيادة عدد السكان المسيحيين بالطرق المناسبة، وترافق ذلك مع تنامي هجرة المسيحيين وخصوصاً الموارنة منهم إلى خارج لبنان، وهجرة الأرمن من بلادهم إلى بلاد الشام وخصوصاً سوريا ولبنان. وقد وجد زعماء الموارنة في المسألتين وسيلة لإعادة التفوق المسيحي وخصوصاً الماروني في المعادلة اللبنانية.

أ ـ الهجرة الأرمنية:

بلغت الأزمة الأرمنية ذروتها بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٣، وجاء انسحاب الفرنسيين من كيليكيا بضغط من القوات التركية بقيادة مصطفى كمال لينهي الصراع الغربي ـ التركي ويحقق للأتراك السيادة القومية على أراضيهم، وليمعن في مأساة الشعب الأرمني التي استمرت عشرات السنين وما رافقها من هجرات مستمرة باتجاه بلاد الشام وخصوصاً سوريا ولبنان.

وكما رحّب الفرنسيون بالأرمن النازحين في المناطق التي تخضع لنفوذهم، كذلك رحب المسيحيون بهم بشكل عام، واستقبلوا أعداداً كبيرة منهم وأسكنوهم في مناطقهم، وقد قدّر عدد الوافدين إلى لبنان بنحو ٣٢٨٥٩ لاجئاً، وجاء تجنيسهم بإعطائهم الجنسية اللبنانية بغطاء فرنسي وترحيب مسيحي، ليزيد رجحان كفة هؤلاء ويبرز الفارق الطائفي لمصلحة المسيحيين وإن كان ضمن هامش نسبي ضئيل[١٨].

ب ـ المطالبة بإحصاء المغتربين والمتحدرين:

وعلى خط مواز لتجنيس اللاجئين الأرمن الفارين من النير التركي، عمل أركان الموارنة من زمنيين وروحيين على إدراج أسماء المغتربين المسيحيين والمتحدرين من أصل لبناني في قوائم الإحصاء كون أكثرية المغتربين كانت من الطوائف المسيحية. وتقاطعت المعارضة الإسلامية لهذا المطلب مع عدم رغبة السلطات الإنتدابية الفرنسية لاستبعاد تحقيق هذا الأمر. إذ إن روبير دي كه Robert de Caix السكرتير العام للمفوضية الفرنسية العليا في بيروت، وأحد مخططي السياسة الفرنسية في الشرق، كان متحفظاً بشأن قيد جميع المغتربين اللبنانيين في الإحصاء العام. كما أن الجنرال غورو لم يكن أقل تحفظاً منه. وقد ذكر المفكر يوسف السودا في كتابه «في سبيل الإستقلال» أنه عندما فاتح الجنرال غورو سنة ١٩٢١ بموضوع قيد المغتربين في لوائح الإحصاء المنوي إجراؤه أجابه بقوله:

«لا يسعني أن أعدك بشيء من هذا القبيل. ولا أخفي عليك أنني لا أرحب كثيراً بهذه الفكرة لأن المهاجرين إذا رجعوا يرجعون بنفسية «كوميتتجي». (في إشارة إلى ثوار البلقان الذين كانوا يَصْلون العساكر التركية حرب عصابات لتحرير بلادهم[١٩] وخشيته من محاربة المغتربين العساكر الفرنسية في لبنان).

(١٨) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص٥٩.
(١٩) يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، ص ٣٣٤ و٣٣٩.

وعلى الرغم من عدم تحقيق هذا الأمر آنذاك، إلا أن المطالبة به لا تزال تتجدد كلما طرحت موضوعات تتعلق بالإحصاء أو بمناصب الدولة العليا أو التوازن العددي للطوائف اللبنانية.

وقد يبدو الأمر مختلفاً، فبدل الكلام عن الخلل الطائفي في البنية السكانية للدولة الناشئة، فإنه يستحسن تبنّي النظرة الإيجابية والتركيز على التوازن الطائفي للشعب اللبناني. لقد حقق الفرنسيون رغبتهم في إيجاد توازن طائفي في لبنان، بديلاً عن الوطن المسيحي الذي شكّلته متصرفية جبل لبنان بحماية دولية. فالفرنسيون لم يخططوا قط لمصلحة طائفة معينة في لبنان، بل خططوا لمصلحتهم الذاتية فقط. فهم لم يسعوا إلى إيجاد أغلبية مسيحية مقابل أقلية إسلامية، بقدر ما سعوا إلى إيجاد دولة متوازنة طائفياً تصلح لكي تكون منطلقاً لرساميلهم نحو الداخل الإسلامي[٢٠].

إحصاء عام ١٩٣٢:

بعد عشر سنوات على إجراء الإحصاء السكاني للشعب اللبناني، حفلت خلالها تلك الفترة بأحداث سياسية وإجتماعية وحركات نضالية ومطلبية تجسدت بثورات ضد الإنتداب الفرنسي في جبل عامل والبقاع وبعض مناطق في جنوب جبل لبنان، كما صدر في خلالها الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦، وانتظمت الحياة البرلمانية، وانتخب شارل دباس أول رئيس للجمهورية من غير الطائفة المارونية، خلافاً لما كان يأمله أركان هذه الطائفة. لكن الوعود التي قطعتها المفوضية السامية الفرنسية للبطريرك الماروني بانتخاب رئيس ماروني للبنان بعد انتهاء ولاية شارل دباس[٢١]، جعلت الموارنة أكثر مرونة في التعامل مع التوجهات الفرنسية وخصوصاً لجهة تثبيت أسس الكيان اللبناني، ومواجهة التيار الوحدوي الرافض لمبدأ قيام الكيان، والانفصال عن الوطن الأم سوريا.

وما أن شارفت ولاية شارل دباس على الإنتهاء، حتى افتتح الزعماء الموارنة معركة رئاسة الجمهورية في صيف سنة ١٩٣١، ولمعت أسماء الشخصيات المرشحة أمثال أميل إده وبشارة الخوري وحبيب باشا السعد وجورج تابت وألفونس أيوب، لكن تعدد المرشحين ما لبث ان انحصر بقطبين فقط هما بشارة الخوري وأميل إده، وتصاعدت حدة التنافس بينهما على خلفية الصراع بين الكتلة الوطنية المدعومة من أكثرية الموارنة وفرنسا، والكتلة الدستورية المدعومة من نواب الأطراف. وبلغ الإنقسام الماروني ذروته الأمر الذي حث المسلمين على ترشيح أحدهم لرئاسة الجمهورية. وتمهيداً لتحقيق خطوة الترشيح وتبريراً لها، طالبوا الحكومة بإجراء إحصاء قبل الاستحقاق الإنتخابي الرئاسي أملاً في أن تظهر بنتيجته إن عدد المسلمين في لبنان يزيد عن عدد المسيحيين أو يعادله، فيحق لهم على هذا الأساس أن تتولى إحدى شخصياتهم سدة الرئاسة الأولى في البلاد.

كان الزعماء المسلمون قد مهّدوا للقيام بدور سياسي كبير منذ سنة ١٩٢٨، فطالبوا بإجراء إحصاء عام ذلك لأن نتائج إحصاء سنة ١٩٢٢ «لا تتفق مع الواقع والحقيقة» حسب قول أحد سياسييهم. وبادر في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ أحد عشر نائباً هم: محمد الكستي، عبدالله بيهم، عمر الداعوق، خالد شهاب، محمد عمر بيهم، نجيب عسيران، حسين الزين، سامي

(٢٠) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص٥٩.

(٢١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٣، ج١، ص١٣٤.

أرسلان، فضل الفضل، عبود عبد الرزاق وخير الدين عدره، إلى تقديم اقتراح قانون إلى رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر لعرضه على المجلس يطالب بإجراء إحصاء عام للسكان.

ظل مطلب الإحصاء حبراً على ورق حتى أيار سنة ١٩٣١ عندما قدم عبدالله بيهم اقتراحاً إلى مجلس النواب يقضي بإجراء إحصاء عام للنفوس، فأقر المجلس قانون الإحصاء ونشره رئيس الجمهورية شارل دباس في الجريدة الرسمية في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣١[٢٢]. وتقرر إجراء عمليات الإحصاء في آخر كانون الثاني سنة ١٩٣٢ وأن يشمل «القاطنين والمهاجرين على أن يفصل بمرسوم كيفية تدوين المهاجرين»[٢٣].

أحدث إعلان الحكومة تحديد موعد الإحصاء إرتياحاً عاماً في الأوساط الإسلامية، وراحت الجمعيات تعمل بحماسة ونشاط في توعية السكان، فجمعية إتحاد الشبيبة الإسلامية التي كان يرئسها محمد جميل بيهم، دعت في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومناطقهم إلى الإجتماع في مؤتمر إسلامي عام ينعقد في نادي الجمعية في بيروت، وقرر المجتمعون في هذا المؤتمر دعوة المسلمين إلى الإقبال على الإحصاء، وعينوا لجاناً محلية في معظم الأحياء الإسلامية لتقوم بتوعية المسلمين إلى أهمية الإحصاء، وحثهم على المشاركة فيه خشية الوقوع في الثغرات التي حصلت في إحصاء سنة ١٩٢٢. وقد تضمّن أحد البيانات تحذيراً ينبّه المسلمين «فيما وقعوا فيه قبلاً من التقصير والإهمال في قيد نفوسهم ونفوس أهلهم وأقربائهم... وأفهموا كل مسلم ومسلمة أن في الحصول على تذكرة كل الخير ولا ضرر منها... وأعلموا أن درجة عزّكم في بلادكم ترتفع بإيفائكم في هذا الواجب، حتى إذا ثبتت الأكثرية للمسلمين على اختلاف مذاهبهم يحق لهم أن يسترجعوا ما أضاعوه من حقوقهم»[٢٤].

قابل المسيحيون حماسة المسلمين للإحصاء بحماسة أشد، فقاموا بحملات توعية شاملة شارك فيها الأكليروس الماروني بهدف تأمين قيد أكبر عدد من أسماء المسيحيين المقيمين والمغتربين، وذلك من أجل الإحتفاظ بتفوق الاكثرية العددية للمسيحيين ودحض ادعاء المسلمين بأنهم يشكلون أكثرية السكان[٢٥]. فقد جاء في رسالة وجهها الخوراسقف ارسيانوس الفاخوري إلى كهنة القرى في أبرشية طرابلس، ومما ورد فيها:

«تشرّفت بمرسوم من غبطة سيدنا البطريرك... يأمرني أن أنبّه أفكار أبناء الأبرشية، إلى إحصاء ليس فقط الحاضرين ولكن أيضاً الغائبين جميعهم الموجودين خارج الجمهورية اللبنانية سواء أكانوا في سوريا وآسيا أو القطر المصري أم أفريقيا وأميركا أو في أوستراليا بقطع النظر عن تاريخ غيابهم... بحيث لا يفوت ذكر أحد قطعياً لا من الحاضرين ولا من الغائبين، فعملاً بأمر غبطته لا محل لتخوّف البعض من إحصاء الغائبين، ولا حجة للزعم بأن قيدهم يقضي بطمس كلمة مهاجر. ففي كل اللوائح توجد لفظة غائب، وتوجد لفظة مهاجر، ولا تكون أدنى مسؤولية على قيد الغائبين لأن العدل ومصلحة الوطن أيضاً يقضيان بإحصاء الغائبين غائبين لا مهاجرين لأنه لو قيّد في الإحصاء الغائبون تحت

(٢٢) الجريدة الرسمية، السنة ٧١، العدد ٢٥٨٤، السنة ١٩٣١، ص٢ ـ ٣.
(٢٣) المصدر عينه، السنة ٢٧١، العدد ٢٥٩٤، السنة ١٩٣١، ص٣.
(٢٤) حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣، دار النهضة العربية، بيرت ١٩٨٥ ص ١٣١ ـ ١٣٣.
(٢٥) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية في لبنان، ص ٢٧ ـ ٢٨.

اسم مهاجرين لحرم الغائبون كلهم وطنيتهم اللبنانية ضد كل عدل وأجبروا على اتخاذ وطنية أجنبية... فعليه نؤمل من حضرتكم أن تذيعوا على أبناء رعيتكم الأعزاء رغبة غبطته، المطاعة فهي لخير الوطن»[٢٦].

في أجواء التعبئة والتجييش من قبل الفريقين جرى الإحصاء في موعده المحدد في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٢، فبلغ مجموع عدد سكان لبنان الكلي ٧٨٥،٥٤٢ نسمة توزعوا على الشكل الآتي:

موارنة ٢٢٦،٣٧٨ نسمة أي ما نسبته ٢٨،٨٪. روم أرثوذكس ٧٦٥٢٢ نسمة أي ما نسبته ٩,٧٪. روم كاثوليك ٤٦٠٠٠ نسمة أي ما نسبته ٥,٩٪. أرمن وأقليات ٥٣٤٦٣ نسمة أي ما نسبته ٦,٨٪. فيكون مجموع المسيحيين ٤٠٢٣٦٣ نسمة يشكلون ما نسبته ٥١,٢٪ من مجموع سكان لبنان. في حين بلغ المجموع الكلي للمسلمين ٣٨٣١٨٠ نسمة أي ما نسبته ٤٨,٨٪ توزعوا على المذاهب الإسلامية على الشكل الآتي: سنّة ١٧٥٩٢٥ نسمة أي ما نسبته ٢٢,٤٪. شيعة ١٥٤٢٠٨ نسمة أي ما نسبته ١٩,٦٪. دروز ٥٣٠٤٧ نسمة أي ما نسبته ٦,٨٪[٢٧].

لم تكن الارقام المثبتة أعلاه هي الوحيدة، إذ اختلفت بين مصدر وآخر بسبب تباين وجهات النظر حول إحصاء المغتربين والأرمن والسريان والكلدان وغيرهم. ففي التقرير الرسمي الذي قدمته فرنسا الدولة المنتدبة لعصبة الأمم تضمن أن سكان الجمهورية اللبنانية بلغ ٧٧٣٠٠٠ نسمة منهم ٤٠٤٤٠٠ نسمة مسيحيون و٣٦٨٩٧٨ نسمة مسلمون[٢٨]، لكن المؤرخ محمد جميل بيهم يذكر ان نتيجة الإحصاء أظهرت تفوقاً ضئيلاً لمصلحة الطوائف المسيحية. فمن مجموع سكان لبنان البالغ ٧٩٣٣٩٦ نسمة كان منهم ٤٠٦٩٧٨ مسيحيون، مقابل ٣٨٦٤٠٩ للمسلمين. وقد بلغ الفارق بين الطائفتين نحو عشرين ألف نسمة، الأمر الذي خيب أمل المسلمين وخصوصاً المرشح لرئاسة الجمهورية الشيخ محمد الجسر، لأن الإحصاء أكد أن المسيحيين يتقدمون عددياً على المسلمين. ولكن من جهة ثانية أثبت إحصاء ١٩٣٢ وبالمقارنة مع إحصاء ١٩٢٢ أن عدد أبناء الطوائف الإسلامية قد زاد نحو ١٢٥ ألف نسمة، وأنهم أصبحوا يشكلون نصف سكان الجمهورية اللبنانية. وهذا ما حدا بمحمد جميل بيهم «للمطالبة بحقوق المسلمين كاملة والتطلع إلى المساواة في المناصب الحكومية غير مستثنين المنصب الأول بلبنان»[٢٩].

خاتمة

أرسى إحصاء ١٩٣٢ المؤسسات اللبنانية على قاعدة طائفية ومذهبية معينة تم احترامها تقليداً وعرفاً طوال سنوات طويلة، فخصصت رئاسة الجمهورية بالطائفة المارونية، ورئاسة مجلس النواب بالطائفة الشيعية، ورئاسة مجلس الوزراء بالطائفة السنّية، ونيابة رئاستي مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء بالطائفة الارثوذكسية، وخصص للدروز والكاثوليك بعض الوظائف الكبرى الإدارية والعسكرية.

(٢٦) المصدر السابق نفسه، ص٢٨.
(٢٧) الأرقام المعلنة مصدرها الانترنت.
(٢٨) باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥)، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١، ص٢٢٩.
(٢٩) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان، مرجع سابق، ص٢٧ ـ ٣٠ للتوسع راجع: حسان خلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ص ١٢٧ ـ ١٣٨.

منذ عام ١٩٣٢ شكلت الأهداف السياسية وأزمات الحكم والخشية من فقدان الطائفة المارونية للموقع الأول في الدولة، المشكلة الأولى أمام كل مطالبة باجراء احصاء سكاني في لبنان. واللافت ان السلطات الانتدابية الفرنسية أجرت في خلال عشر سنوات إحصاءين للسكان الأول ١٩٢٢، والثاني سنة ١٩٣٢. في حين ان الدولة اللبنانية وبعد مضي أكثر من ثمانين سنة على إجراء آخر إحصاء، وسبعين سنة من الاستقلال لم تقدم على تنظيم أي إحصاء وحتى لأهداف اقتصادية او اجتماعية، وربما كانت العقدة السياسية هي الحائل دون ذلك. وقد تجاوز السياسيون اللبنانيون مسألة توظيف العدد السكاني في المنحى السياسي وخصوصاً السلطات العامة فأقروا في اجتماع الطائف سنة ١٩٨٩ المناصفة في عدد النواب بين المسلمين والمسيحيين، وتمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، وإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها، على أن تكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة(٣٠).

بالاضافة إلى ما أوجبته المادة ٩٥ من الدستور من معادلات متكافئة بين المسلمين والمسيحيين بمعزل عن عدد أي من الطائفتين، فقد أوجبت هذه المادة على مجلس النواب اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالاضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، على أن تكون مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء(٣١).

إن ما تم التوافق عليه في اتفاق الطائف قد قضى على إمكانية إجراء أي إحصاء سكاني في لبنان، وجمّد النسب السكانية ولا أقول العددية عند سنة ١٩٣٢، تاريخ آخر إحصاء للسكان، فالمسيحيون لن يقبلوا بأي إحصاء مستقبلي حتى لا يشكل مدخلاً للمطالبة بتغير مواقع السلطات العامة، أو مبدأ المناصفة في التمثيل النيابي والوزاري. والمسلمون وإن كانوا لا يصرون على إجراء أي إحصاء احتراماً لصيغة الاتفاقات السابقة، وصوناً لشركائهم في الوطن، إلا انهم والمسيحيين في مأزق حقيقي على مستوى الوظائف الادارية والعسكرية والمؤسسات التعليمية الرسمية وسائر القطاعات التي تخضع لمبدأ المناصفة الذي فرضته المادة ٩٥ من الدستور في وظائف الفئة الأولى وما يعادلها فقط دون سائر الفئات الوظيفية في الدولة.

إن الدولة بمفهومها الدركي قد تخطاه الزمن، وأصبحت بمفهوم اليوم دولة رعائية إنمائية، ترعى شؤون الانسان والمجتمع، ولا يمكنها أن تقوم بمهامها العصرية إذا ظلت بعيدة عن علم الإحصاء، فهل آن للبنان أن يحرر هذا العلم من قيود السياسة ونتائجها، لكي يتم توظيفه في شؤون وشجون حياتنا الاجتماعية والثقافية والإنمائية؟!

(٣٠) راجع نص المادة ٩٥ المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠.
(٣١) المادة الدستورية السابقة عينها.